"الأمناء" تنزل لتستقرئ آراء أصحاب محلات الصرافة والمؤسسات الحكومية والتجارية والمحللين الاقتصاديين والمواطنين..

ارتفاع صرف الدولار.. ومن يقف في قفص الاتهام؟

تقرير / أحمد حسن عقربي- منير مصطفى مهدي

ارتفاع سعر الدولار بدون سقف وطيرانه دون تحكم بالخيط ليتجاوز الأربعمائة ريال يمني لسعر الدولار الواحد ، أثار أزمة اقتصادية واجتماعية وأربك الحياة التجارية وحياة المواطن البسيط برمتها ، مما أرغمت الدولة والجهات الأمنية أن تشن حملة الأولى من نوعها على محلات الصرافة غير المرخص بها والتي احتكرت بالسعر وبالغت في صرف الدولار منتهزة غياب رقابة البنك المركزي وتعويم الدولار الذي فتح الباب على مصراعيه للمضاربين بالعملة مما أدى إلى إحداث هزة اقتصادية وتجارية واجتماعية ونفسية على حياة المواطن.

"الأمناء" استقرأت آراء العديد من المختصين وأصحاب الشركات والمؤسسات ووقفت عند هذا الارتفاع الذي أضحى خطراً كبيراً يهدد معيشة المواطنين، ويرفع التضخم والعطالة ونسبة الفقر وأمراض أخرى كثيرة، فدعونا نعرض عليكم تفاصيل ما خرجنا به هنا..

تباينت الأسباب والموت واحد..

كما تباينت الأعذار الحكومية مقابل آراء الصيارفة الجادين والمحللين الاقتصاديين والمسؤولين في القطاع الحكومي ومؤسساته الخدمية والتأمينية والسياحية والتجارية ، الصحيفة تطرقت إلى هذه الإشكالية مع مسؤولين حكوميين وأصحاب محلات الصيارفة ومؤسسات التأمين الحكومية والمؤسسات الحكومية والمؤسسات السياحية والمحللين الاقتصاديين ، وكانت المحطة الأولى مع الأخ / مروان صالح عوض مدير شركة (عدن للصرافة) الذي أجزم بما لا يدع مجالا للشك بحكم خبرته في مجال الصيارفة منذ عام 1988م، وهو تاريخ شركته في عدن :" أن الحل الوحيد والواقعي والاقتصادي الكفيل بمعالجة إشكالية ارتفاع سعر الدولار والريال السعودي هو أن تسرع الحكومة وهي ملزمة بافتتاح (السوفت) لتغذية البنوك اليمنية في الخارج والداخل وأن تفتح الاعتمادات والحوالات في هذه البنوك وتعيد ثقة التجار بالبنوك والبنك المركزي ".

وأجزم بالقول :" أنه لا حل غير هذا ، سيحل إشكالية ارتفاع سعر الدولار" ، وشدد على الحكومة والبنك المركزي أن يغطوا البنوك بالاعتمادات المالية وأن يعيدا ثقة التجار بالبنوك حتى تسير عجلة الاقتصاد وتعود الحياة التجارية في عدن وفي جميع المناطق المحررة.

الكريمي والعمقي يؤيدان الحملة الحكومية

أما "مفيد الصلوي" مدير فرع مصرف الكريمي في الشيخ عثمان قال :" حل ارتفاع سعر الدولار يتوقف بالأساس على تفعيل الدولار الرقابي للبنك المركزي بشكل أساسي ، كما أن توفير الدولار سيضع حدا لارتفاع العملة الأجنبية ومتابعة سعر الصرف وتحديده من قبل البنك المركزي ، إضافة إلى ضرورة توفير النقدية بالعملة الوطنية في ظل غياب العملة الصعبة "، وأثنى على الحملة الحكومية على محلات الصرافة غير المرخصة باعتبارها جزءا من المشكلة التي تكتنز العملة وتضارب فيها بعيدا عن رقابة البنك المركزي.

وشارك هذا المقترح الأخ / أمين محمد فرج عفيف المدير الإقليمي لشركة العمقي ، إذ طالب بضرورة تدخل البنك المركزي وضخ العملة إلى السوق بالنسبة للتجار والمواطن وعدم اكتنازها بل الذهاب بها إلى البنوك لتسيير عجلة الاقتصاد والتنمية وكذلك العمل على ضرورة إعادة الثقة في البنوك ، وأيد حملة الحكومة الأخيرة لإقفال محلات الصرافة غير الشرعية وغير المرخصة التي تتلاعب بأسعار الدولار والريال السعودي بعيدا عن رقابة البنك المركزي.

جابر ينبِّه.. والدوش يعتبرها جريمة..

أما مؤسسات الدولة الحكومية كانت لها آراء أيضا حول أزمة ارتفاع سعر الدولار ، إذ نبّه الأخ خالد جابر مدير المؤسسة العامة للتأمينات في عدن أن ارتفاع سعر الدولار والريال السعودي له انعكاسات سلبية على الوضع الاقتصادي وأداء المرافق الخدماتية ، خاصة المرافق التي تعاني من قلة الإيرادات . وعن المخارج لهذه الأزمة يرى خالد جابر بضرورة التدخل العاجل والسريع للدولة وضخ السوق بالعملة الوطنية ووضع تسعيرة لسعر العملات الخارجية ووضع رقابة عليها.

أما هاني ثابت الدوش مدير البحوث بالمؤسسة العامة للتأمينات قال :" إن ارتفاع سعر الدولار سيكون له انعكاس كبير على الوضع الاقتصادي وله تأثير على المستوى المعيشي للمواطن وبصفة خاصة المتقاعدين الذين يستلمون الحد الأدنى للأجور" ، ووصف ارتفاع أسعار الدولار الجنوبي (بجريمة) في حق المتقاعدين ، مضيفا :" لا بد من إيجاد جملة من المخارج الحكومية وفي مقدمتها السيطرة على منع انهيار العملة الوطنية ".

بلعيد: ارتفاع الدولار هو غياب العمالة الأجنبية

فيما أوضح الأخ أحمد بلعيد مدير العلاقات بالمؤسسات العامة للتأمينات :" ارتفاع سعر الدولار أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وأثر كذلك على وضع العمالة الأجنبية مما اضطرهم إلى مغادرة البلاد خصوصا للمنتسبين للشركات الأجنبية التي جاءت للاستثمار في البلاد بحسب الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بينها وبين بلادنا وحث الدولة لمعالجة هذه المشكلة ومراقبة المصارف الخاصة وتعميم سعر الدولار على الموقع الإلكتروني الخاص بالبنك المركزي" .

المؤسسات الطبية تخرج عن صمتها

وحتى المؤسسات الطبية الحكومية خرجت عن صمتها ، وها هو الدكتور / أحمد الجرباء مدير عام هيئة مستشفى الجمهورية التعليمي بعدن طالب الدولة بالتدخل السريع لحماية العملة النقدية الوطنية والتي أصبحت تسير في طريق الانهيار ، ومواجهة ارتفاع سعر الدولار إذ انعكس هذا الوضع على كل الجوانب الخدماتية والحياتية.

وأشار الجرباء أن مستشفى الجمهورية هذا الصرح الطبي أصبح في وضع مالي صعب والميزانية المالية للمستشفى لم يطرأ عليها أي تغيير حيث يذهب منها 80% أجوراً ومرتبات و15% تصرف تغذية وتضاف 5% للأمور الطارئة الأخرى في الوقت التي لازالت هناك أجهزة ومعدات طبية بحاجة للإصلاح والصيانة ومشاريع لمباني متوقفة.

- تتوزع الاتهامات بين الحكومة والبنك المركزي والصيارفة غير الشرعيين من لا يمتلكون تراخيص العمل
- هل الحملة الحكومية والأمنية ضد الصيارفة المخالفين أدت الغرض أم هي مسكن لامتصاص نقمة المواطن والتاجر؟
- مدير شركة عدن للصرافة: نطالب الحكومة بافتتاح (السوفت) لتغذية البنوك اليمنية في خارج الوطن بالعملة الصعبة
- مدير المؤسسة العامة للتأمينات في عدن: ارتفاع سعر الدولار له انعكاسات خطيرة على الوضع الاقتصادي
- مدير مستشفى الجمهورية التعليمي: ارتفاع سعر الدولار سيؤدي إلى انهيار الخدمات الطبية